S

PROVISIONAL
S/PV.2541
25 May 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والاربعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تروبانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الأعضاء:	
باكستان	السيد شاه نواز
بيرو	السيد ارياس ستيبا
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
زمبابوي	السيد ماشينغادزي
الصين	السيد مي غوجون
فرنسا	السيد دي لاباري دي نانتوي
غولتا العليا	السيد باسولي
مالطة	السيد غاوتشي
مصر	السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
الهند	السيد فيرما
هولندا	السيد فان دير ستوبل
الولايات المتحدة الامريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية (S/16574)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسائل من ممثلي الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وبنما ، والسنغال ، وعمان وقطر ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، واليمن يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام الشيخ الصباح (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) بشغل المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس وقام كل من السيد السفر (الامارات العربية المتحدة) والسيد الصباغ (البحرين) ، والسيد كام (بنما) والسيد ساري (السنغال) ، والسيد علي (عمان) ، والسيد الثاني (قطر) ، والسيد سلام (اليمن) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ان احيط اعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة وهذا نصها :

" أتشرف بأن ارجو ان يوجه مجلس الأمن ، اثناء مناقشته للبند المدرج حاليا في جدول اعماله ، دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى سعادة السيد الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية ".

وقد صدرت الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن S/16582 .

اذا لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر ان المجلس يقرر الموافقة على ان يوجه ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، دعوة الي سعادة السيد الشاذلي القليبي .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، والواردة في الوثيقة S/16574 .

المتكلم الاول هو سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام لدولة الكويت . واني ارحب بسعادته وادعوه الى الادلاء ببيانه.

الشيخ الجابر الصباح (الكويت) : السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم والى اعضاء مجلسكم الموقر بالشكر الجزيل لدعوتي الى التكلم امامكم في هذا الموضوع الهام الذى يهمنا ويهم الاسرة الدولية . ان اجتماعنا اليوم تحت رئاستكم ، بما عرف عنكم من حكمة وكفاءة عالية ، وما عرف عن بلدكم الصديق والعظيم من تأييد دائم لقضايانا العربية ، ليمثل ضمانة لنا بأن يحقق اجتماعنا هذا الآمال المعقودة عليه.

اسمحوا لى ان اعرض لكم بعض التفصيلات عن شكوى الكويت بشأن قيام ايران بالاعتداء على ناقلات النفط الكويتية والسعودية . فلقد قامت طائرات من سلاح الجو الايراني في الثالث عشر من هذا الشهر ، بقصف الناقلة الكويتية " ام قصبه " . وبعد يوم واحد من ذلك تعرضت الناقلة الكويتية " بحرة " للقصف ايضا ، وفي السادس من أيار/مايو قصفت الناقلة السعودية " فخر ينبع".

وبالنسبة لتفاصيل قصف الناقلة " ام قصبة " فهي كما يلي :

أولا ، شوهدت في الساعة الثامنة من صباح يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤ طائرة استطلاع ايرانية تحلق على ارتفاع منخفض فوق الناقلة الكويتية التي كانت تسير على خط ٢٧ درجة و٤٣ دقيقة شمالا وخط ٥٠ درجة وعشر دقائق شرقا . ثانيا ، في الساعة التاسعة ودقيقتين من صباح نفس اليوم ، اطلقت طائرة من نوع " فانتوم " ثلاثة صواريخ امريكية الصنع اصاب اثنان منها الصهريج رقم ٣ ، بينما سقط الصاروخ الثالث على بعد ٣٠ الى ٤٠ مترا من الباخرة ثم اعادت الطائرة هجومها مرة اخرى حيث اطلقت صاروخا واحدا سقط في البحر . ثالثا ، نشب حريق نتيجة لانفجار الصواريخ .

أما بالنسبة لتفاصيل قصف الناقلة " بحرة " فهي كما يلي :

في الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة من بعد ظهر يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ شوهدت طائرة استطلاع على ارتفاع منخفض من اتجاه الجنوب ثم عادت مرة أخرى في الساعة الثانية بعد الظهر لتحلق فوق الناقلة الكويتية التي كانت تسير في خط ٢٧ درجة و٤٢ دقيقة شمالا وخط ٥٠ درجة وسبع دقائق شرقا . وفي تمام الساعة الرابعة مساء تعرضت الناقلة لقصف اصيب على اثره اثنان من طاقمها . وتمكن احد افراد طاقم الناقلة من مشاهدة الطائرة اثناء القصف وكانت من نوع الفانتوم F-4 ولقد تبين لنا ان هنالك تشابها في عدة نقاط بين الحادثة التي تعرضت لها الناقلة " ام قصبة" بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤ والناقلة " بحرة " بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، ونقاط التشابه تتمثل في :

أولا : موقع كل من الناقلتين اثناء القصف .

ثانيا : مشاهدة طائرات استطلاع قبل القصف تحوم حول موقع الناقلتين .

ثالثا : استعمال نفس النوع من الصواريخ في القصف .

رابعا : تبين بصورة مؤكدة ان الصواريخ المستعملة في الحادثتين هي من صنع امريكي ، ويمكن لطائرات الفانتوم F-4 ان تحمل اربعة صواريخ من هذا النوع .

لا أشك انكم تابعتم هذه الاعتداءات وما ترتب عليها من اصابات واضرار مادية كما تابعتم ردود الفعل عليها في العالم ، نظرا لأنها تقع على مصالح دولتين ليستا من اطراف الحرب العراقية ـ الايرانية . لقد انهمكت الكويت ، ومنذ اندلاع الحرب في مساع حثيثة لوقف هذه الحرب بين الجارتين المسلمتين . ان هذه الاعتداءات تعتبر توسيعا لشرور هذه الحرب ولما تمثله من خطورة كبيرة على استقرار وامن المنطقة ، لا بل ما تمثله من تهديد لمصالح كثيرة من الدول . ولاشك ان استمرار هذه الحرب خلال السنوات الاربع الماضية ـ ترك اسوأ الاثر على منطقة الخليج بصفة خاصة ومنطقة الشرق الاوسط بصفة عامة .

لقد عملت الكويت منذ بداية الحرب جاهدة مع الاشقاء والاصدقاء ومن خلال المنظمات الاقليمية والدولية ، وسعت بكل الوسائل ، لوقف هذه الحرب الطاحنة . فلقد قمنا مع اشقائنا في مجلس التعاون ببذل كل جهد ممكن ؛ فلقد قمت شخصيا مع زميلي وزير الشؤون الخارجية لدولة الامارات العربية في العام الماضي بمهمة الى طهران ، حيث اجتمعنا مع رئيس جمهورية ايران الاسلامية وكبار المسؤولين فيها ، ثم تابعنا ذلك المسعى في بغداد . وتحركنا داخل حركة دول عدم الانحياز ، وداخل منظمة المؤتمر الاسلامي ، ودعونا الدول الكبرى الى بذل جهد اكبر لصالح الأمن والسلام الدوليين ، وقمنا بحث الامم المتحدة على ضرورة التحرك السريع ، واعطاء هذه القضية الاهمية التي تتناسب مع خطورتها . ولقد ناشدنا الطرفين اكثر من مرة وضع حد لهذا النزيف الذى يستنفذ طاقات بشرية ومادية هائلة في البلدين . ولا يخفي عليكم ان علاقات الصداقة وحسن الجوار ، التي تربطنا بالدولتين المتحاربتين ، وحرصنا عليها ، كانت تزيد من دفعنا للعمل دون كلل نحو وقف هذه الحرب. ورغم هذه الاحداث المؤسفة ، سيظل ايمان بلادى لا يتزعزع بالسلام والسعي له بكل الوسائل المتاحة الى ان يتحقق الامن والاستقرار وتعود الحياة الطبيعية مرة اخرى الى تلك المنطقة الحيوية في عالمنا .

ان جميع هذه الجهود ، مع الاسف الشديد . لم تقابلها ايران بعدم تجاوبها فحسب وانما بتجاوزها ذلك بالاعتداء على ناقلاتنا في مناطق اعالي البحار ، خارج منطقة العمليات العسكرية المعلنة من قبل الطرفين المتحاربين .

لقد قامت حكومتى بالاحتجاج فورا لدى حكومة جمهورية ايران الاسلامية ، كما قامت بالتشاور مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون ، الذى عقد مجلس وزرائه اجتماعا طارئا قرر على اثره عرض الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية ومجلسكم الموقر .

ولدى عرض الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٨٤ قرر المجلس شجب الاعتداءات الايرانية بقصف ناقلات النفط الكويتية والسعودية ، وطالب ايران بالكف عن تكرار الاعتداء على الملاحة البحرية من والى موانئ دول مجلس التعاون

واحترام سيادة هذه الدول وسلامتها الاقليمية وممتلكاتها العامة وموانئها ومنشآتها الاقتصادية والالتزام بواجبات حسن الجوار ومبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة . كما اتخذ قرارا بدعوة مجلس الامن والمجتمع الدولي الى اتخاذ مواقف حازمة ووضع حد لمثل هذا العدوان وما قد يجر اليه من زعزعة للأمن والاستقرار في منطقة الخليج . وتهديد للمصالح المشروعة لدول المنطقة والعالم.

لقد تميزت سياسة الكويت ودول مجلس التعاون بالمحافظة على الخليج " منطقة سلام واستقرار " ذلك ان الخليج ينفرد بأهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية خاصة تجعل الاضطراب فيه يؤثر بشكل حاد على العلاقات الدولية ، ويؤثر ايضا على الوضع الاقتصادى العالمي وخاصة على المساهمة النشطة في برامج التنمية الثنائية والاقليمية والدولية . ولتحقيق ذلك وضعت الكويت ودول مجلس التعاون في سياساتها وممارساتها مبادئ اساسية اهمها : مبدأ الاعتماد على النفس من اجل المحافظة على استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومصالحها الحيوية ؛ مبدأ ان المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة هي من مسؤولية دولها وليست من مسؤولية اى طرف خارج المنطقة ؛ مبدأ الالتزام بسياسة عدم الانحياز القائمة على رفض سياسة المحاور والاستقطاب ، ورفض سباق الدول الكبرى من اجل ايجاد مناطق نفوذ لها .

ان هذه الاعتداءات تعتبر خرقا للاتفاقيات الدولية القائمة التي تعتبر مناطق اعالي البحار مفتوحة لجميع الدول ، ولا يجوز لأى دولة ان تسعى الى اخضاع اى جزء منها لسيادتها وهذا ما استقر عليه العرف الدولي ثم نصت عليه اتفاقية جنيف الخاصة باعالي البحار المعقودة في عام ١٩٥٨ حيث جاءت حرية الملاحة في مقدمة الحريات التي تتمتع بها جميع الدول طبقا لاحكام هذه الاتفاقية . كما واكدت على هذا المبدأ عدة اتفاقيات اقليمية ودولية لاحقة اخرها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار المعقودة عام ١٩٨٢ .

كما تضمنت اتفاقية الكويت الاقليمية لعام ١٩٧٨ وبروتوكولها الملحق بين دول الخليج بما فيها ايران ، نصوصا تحكم الالتزام بحماية المنطقة البحرية في الخليج من التلوث ، وحماية السواحل والمصالح ذات العلاقة للدول الاعضاء .

ان الاعتداءات الايرانية تعتبر انتهاكا للالتزام باحكام هذه الاتفاقيات ، كما انها تمثل خرقا واضحا لمبدأ حسن النية ، الذى يعتبر قاعدة هامة من قواعد العرف الذى يحتم على كل الدول ان تفي بالتزاماتها التعاقدية بحسن نية .

يقول الله في كتابه تعالى :

" يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود " سورة المائدة (الآية ١) .

كما يقول سبحانه وتعالى :

" وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا " سورة الاسراء (الآية ٣٤) .

ان هذه الاعتداءات الايرانية التي يبحثها مجلسكم الموقر تعتبر تنفيذا لتهديدات استفزازية سابقة طالما تجاوزناها املا في حصر الموضوع ، والسعي لوضع حد نهائي لذلك الصراع الذى يهدد المنطقة باكملها بالخراب والدمار . ولكنه من المؤسف ان نلحظ أن تنفيذ هذه الخطوة سيتبعه ولا شك خطوات تصعد الموقف المتفجر حاليا ، وذلك وفق ما يردده قادة ايران من اصرار وتصميم على الاستمرار في تكرار مثل هذا العدوان . ولا ادل على ذلك من قيام ايران بقصف ناقلة نفط يوم امس وهي تبحر على نفس الخط الملاحي المعتاد والبعيد عن مناطق العمليات العسكرية . ولا شك في ان السلوك العدواني لايران يرمي من ضمن اهدافه الى استدراج الدول والقوى ذات المصالح المعروفة لكي تصبح طرفا في هذا الصراع ـ وهذا مانحاول نحن تجنبه دفعا للمخاطر ذات الابعاد المعقدة التي قد تؤدى الى مجابهة مباشرة بين القوى المتعددة وذلك على حساب استقلال دولنا ومصالح شعوبنا .

ان هذه المخاوف تؤكد خطورة الوضع الذى وصلنا اليه والذى يتطلب منا العمل ، وبسرعة ، على وقف الأعمال العدوانية . وان حكومتي تنبه مجلسكم الموقر ، طبقا للمادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، الى الموقف المتفجر الناجم عن تعرض ناقلاتنا في منطقة الخليج للعدوان من قبل طائرات حربية مقاتلة ايرانية دون سبب قانوني . هذا الموقف لا يشكل توسيعا خطيرا للحرب الدائرة في منطقتنا وحسب ، وانما يهدد كذلك أمن وسلام العالم بأسره . ولذلك ندعوكم الى ممارسة صلاحياتكم القانونية الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

وان دولة الكويت ، اذ تمارس ضبط النفس الى أقصى حد ، تأمل أن تتوقف هذه الممارسات غير الشرعية ضد ناقلاتنا ، وأن يتم تأمين حرية الملاحة في منطقة الخليج لمصلحة دول المنطقة والعالم أجمع . وهي تحتفظ في الوقت نفسه ، بحقها ، في حالة تكرار الأعمال العدوانية أو الممارسات غير المشروعة ضد ناقلاتها ، في دعوة مجلس الأمن الى اتخاذ القرارات والتدابير المناسبة الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

اننا نطالب مجلسكم الموقر الذى يقع على عاتقه حفظ السلام والأمن الدوليين بالنهوض بمسؤولياته .

ان من جملة الأسباب التي ولدت القناعة لدينا باللجوء الى مجلس الأمن ، رغبتنا في تنوير المجتمع الدولي ، من خلال مجلس الأمن ، بمخاطر استمرار الاعتداءات الايرانية على الأمن والسلام الدوليين . فعندما نردد بأن هذه الاعتداءات تشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين ، فاننا نقول ذلك عن قناعة تامة . فطبيعة منطقة الخليج السياسية والاقتصادية ، ووضعها الحساس ، استراتيجيا وأمنيا ، يحتمان أن يكون الخليج واحة أمن واستقرار . واذا ما تعرّض للاهتزاز والفوضى ، واذا ما تأثر هدوءه بالاعتداءات ، واذا ما أصيبت حرية الملاحة فيه من والى دول ليست أطرافا في النزاع بالدمار والتوقف ، فان مصالح العالم بأسره ستتأثر ، كما أن حركة الاقتصاد العالمي ونموه سيصابان بنكسة كبيرة . ان أى تغيير في ميزان القوى السياسي في المنطقة سيضر بمصالح عالمية ، مما قد يجر المنطقة بأسرها الى عواقب يصعب التكهن بها .

اننا ، في دول مجلس التعاون ، نصر ونلح على أن تبقى منطقتنا بعيدة عن التدخلات الاجنبية . ولهذا فاننا نصر ونلح على أن تتوقف الاعتداءات الايرانية على المواخر التي تتجه من والى موانئنا . فبدون هذا التوقف ، فان منطقتنا لن تكون بمنأى عن التدخلات الأجنبية التي ستجلب الدمار للجميع .

بهذا الشعور ، آتينا الى مجلس الأمن ، خاصة واننا ، في دول مجلس التعاون ، نعلق أهمية خاصة على الامتثال للمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة.

لقد راعينا في علاقاتنا الدولية مبادئ الميثاق والتزمنا بها . واتسم سلوكنا الدولي ، لا سيما في هذه المنظمة التي نقدر دورها وأهميتها في استتباب الأمن والسلام الدوليين ، بالالتزام بالأمم المتحدة وقراراتها والامتثال لها . ولا شك في أن هذا الالتزام خلق مصداقية لسلوكنا الدولي ولعلاقاتنا الخارجية .

وأبلغ دليل على ايماننا بالدبلوماسية والحوار كوسيلة لحل المشاكل الدولية هو مجيئنا الى مجلس الأمن لنحيطه بما يهدد امننا واستقرارنا .

وهنا نود أن نؤكد بأن توجهنا لطرح الموضوع أمام المجلس الموقر ليس تعبيرا عن موقف ضعف أو خوف ، وانما عن ايمان بحل المشاكل بالحوار وفق المبادئ التي جسدها الميثاق .

ان توجهنا الى مجلس الأمن يعكس ايماننا بضرورة حل قضايانا الدولية باسلوب يبعدنا عن الاحتكام الى منطقة القوة وما ينتج عنها من تدمير لعمليات البناء التي نحن ، كشعوب نامية ، أحوج ما نكون اليها تحقيقا لآمال شعوبنا في المستقبل الأفضل . كما ان توجهنا بحد ذاته هو تأكيد لرغبتنا في ابعاد الصراع عن منطقتنا وتوفير السبل لايجاد نهاية لهذه الحرب المدمرة التي ستعصف بالمنطقة ان لم يتداركها العالم بشكل جاد ومسؤولية كبيرة . واننا اذ ندعو مجلسكم الموقر الى اتخاذ قراره العادل الذي يحدد المعتدي ويدين العدوان ويحذر من تكراره نؤكد حرصنا التام على أن نظل نمارس ضبط النفس ، باذلين كل جهد ومع جميع الأطراف ، بما فيها ايران ، لعودة الطمأنينة والاستقرار للمنطقة ولشعوبها كي نساهم معا في بناء عالم يسوده الأمن والسلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر سعادة نائب رئيس وزراء ووزير خارجية الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو سعادة الشيخ أحمد بن سيف الثاني ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة قطر . أدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والى القاء كلمته .

الشيخ أحمد بن سيف الثاني (قطر) : سيدي الرئيس ، حضرات الأعضاء ، أتقدم اليكم بالشكر والعرفان على موقفكم المسؤول وتجاوبكم السريع مع طلب دول مجلس التعاون عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث الاعتداءات الايرانية على الملاحة البحرية من والى موانئ دول مجلس التعاون .

تعرفون ان منطقة الخليج حيوية للعالم بأسره اقتصاديا وحضاريا . ولطالما أكدت دولتي مع شقيقاتها دول مجلس التعاون على ضرورة جعل منطقة الخليج بحيرة أمن وسلام واستقرار ، لما لذلك من اتصال وثيق لا ينفصم مع أمن وسلام العالم أجمع .

ومن منطلق حرصنا على الأمن والاستقرار الاقليمي والدولي في الخليج ، فان دول الخليج العربية لم تدع فرصة سانحة الا واغتنمتها خدمة للسلام والاستقرار في المنطقة ، وذلك لقناعتنا الراسخة بأن استمرار التوتر ، بالاضافة الى ما يجره من ويلات ، سيفتح الباب على مصراعيه لتدخل أطراف اخرى في النزاع .

كما تعلمون فان ايران أقدمت على الاعتداء على ناقلات كويتية وسعودية ، في الفترة بين ١٣ و ١٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ، خارج منطقة الحرب ، وبالأمس ضربت أيضا باخرة سعودية اخرى . وهذا كفيل بجر دول المنطقة الى اتون المعركة عنوة ، وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر .

ان دول مجلس التعاون لتستنكر هذا السلوك الايراني لانه عدوان صارخ غير مبرر . ونطلب من جمهورية ايران الاسلامية احترام مبدأ حسن الجوار واحترام المواثيق الدولية .

ان توسيع رقعة الحرب يعني بكل بساطة هدر المزيد من الطاقات البشرية والاقتصادية ، ووقف عجلة التنمية وزيادة المعاناة البشرية ، ودفع المنطقة الى صراع دولي ، سواء بفعل الموقع الجغرافي السياسي لمنطقة الخليج أو لما لدول العالم من مصالح حيوية في هذه المنطقة .

ان هذا العدوان الذى أقدمت عليه ايران لا يمس فقط المصالح الحيوية لدول الخليج فحسب ، وانما يتعداه الى تعريض السلام والأمن في العالم للخطر نظرا لأهمية المنطقة للعالم أجمع .

ان المجلس الموقر اليوم امام مسؤولية تاريخية ليمنع العدوان على دول ليست أطرافا في النزاع ، وليضمن حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية تنفيذا لمواثيق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية .

ان احترام السلامة الاقليمية للدول لواجب يضمنه الميثاق ، لذلك فان ردع ايران عن مواصلة اعتداءاتها على دولنا لهي مهمة المجلس الموقر .

ان حكومة بلادى لتطلب من مجلسكم الموقر الموافقة على مشروع القرار المقدم للمجلس من قبلنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر سعادة الشيخ أحمد بن سيف الثاني ، وزير خارجية قطر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي، وأرجو منه العودة الى المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس . المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية وأدعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : سيدى الرئيس، يسرني أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر . ان ما أعرفه عنكم من صفات ممتازة ، وما تتحلون به من خبرة واسعة وحكمة وكفاءة ، كل ذلك سيكون لا شك

من العوامل الفعالة لنجاح مداولاتنا ووصولنا الى نتيجة طيبة . كما اغتنم الفرصة لأعبر عن تقديري لسلفكم في رئاسة المجلس السفير كرافتس الممثل الدائم لجمهورية اوكرانيا السوفياتية للكفاءة وحسن التدبير اللذين أدار بهما أعمال المجلس خلال رئاسته في الشهر الفائت .

ان أفضل دور دولي تسعى المملكة العربية السعودية الى القيام به هو دورها في دعم السلم والاستقرار الاقليمي والعالمي ، وبذل الجهد ، والامكانيات ، من أجل عالم عادل آمن مستقر ، يكون فيه الجار القريب ، والبعيد ، مصدر خير ، وبعث أمن ، وركيزة استقرار وسلام . كان هذا نبراسنا دائما في المملكة ولا يزال . وقد ندم المغامرون في الماضي ، والذين ظنوا في هذا المنحى السياسي والأخلاقي جانبا للتهاون .

كان آخر ما نريده هنا ، في هذه المنظمة العالمية باسعادة الرئيس ،أن يكون دورنا ، دور المشتكي ، الذى يطالب بردع جار أو معالجة معتد . لقد كان سعانا في الحلبة الدولية ، كما يعرف العالم أجمع ، سعى بنّاء ، لدفع الأذى عن الآخرين ، وتطبيق مبادئ الحق ، والعدل ، في العلاقات الثنائية ، والدولية وخصوصا في علاقاتنا مع جيراننا ، الذين تربطنا بهم علاقات الدين والتاريخ والمصالح .

وايران ، بالذات ، الدولة المسلمة والجارة القريبة التي شاركتنا أوسع حقبات التاريخ ، كنا دائما نعمل على التعاون معها ، حبا بشعبها ، وليس خوفا منها . وقد عطنا منذ قيام الحكم الحالي في ايران على توثيق علاقاتنا معه . وبذلنا كل الجهود الفردية والجماعية ، عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة ، لايقاف الحرب العراقية الايرانية ، وحقن دماء الشعبين الجارين المسلمين .

لقد قام مجلس التعاون ،بعد ان اشتكت ايران من ضرب العراق لأهداف مدنية فيها ، قام بمبادرة لحماية المنشآت والمصالح الحيوية وعدم التعرض للمدنيين في العراق وايران ، وتحييد الخليج مياها وموانئ ومنشآت ، وانهاء الحرب العراقية الايرانية ، وقد شارك بجهد كبير في هذه المبادرة معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير خارجية دولة الكويت الشقيقة ، الموجود بينكم الآن .

لكن ايران رفضت هذه المساعي للأسف ، وأباحت لنفسها ضرب سفن تابعة لأطراف ثالثة والتعدي على سيادة المملكة .

لقد قدرنا الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الايراني في السنوات الاخيرة، وصبرنا على عدم تفهمهم وتقديرهم لجهودنا نحوهم ، لكن بعض المسؤولين في ايران أساءوا فهم موقف المملكة ،وأساءوا تقدير عزمنا على ردع أي عدوان ، في الوقت الذي نعمل فيه لصون السلم واقامة السلام ، فأساءوا لأنفسهم ولبلدهم ، وللمنطقة ، بل وللعالم . لقد فوجئنا بمدى سوء تقديرهم للموقف حين قامت أخيرا طائرات حربية ايرانية، تحققت من هويتها أجهزة الرصد السعودية ، بضرب ناقلات زيت سعودية وكويتية ، في المياه الاقليمية السعودية والطرق المائية الملاحية البعيدة عن مناطق العمليات الحربية. انه اعتداء مخطط مرسوم ،يهدد الملاحة من والى المملكة ، والى دول الخليج العربية الشقيقة ، والى العالم الخارجي . لقد صرح المسؤولون الايرانيون بعد هذا العدوان ، غير المبرر ، بما مفاده ، انهم عازمون على الانتقام لما أصابهم من ويلات الحرب مع العراق ، وابتدأوا بدول الخليج لارهاب دول العالم المتعاملة مع الخليج بايقاف تجارتها الدولية . وقد لجأوا الى تحقيق هدفهم بالاعتداء على السفن السعودية والكويتية في المياه الاقليمية ، فهل سيقبل العالم اقدام ايران على أن تحمل عدوانها الى دول ثالثة ليست في حالة حرب معها ، دون أن تتعرض لوقفة صامدة قوية من هذا المجلس يعبر بها عن ادانة عدوان لا مبرر له ؛ بل هل سيسكت عنها العالم حين تحاول ايران الاعتداء على دول الخليج دون مبرر ، كي تنتقم من العراق ، عبر كل ما يمثله الخليج ، من امكانيات اقتصادية وسياسية ، يشارك العالم كله القريب والبعيد في فوائدها وحصيلتها . واذا قبل العالم هذا المنطق ، فاننا سنفتح بابا ، أمام اللامسؤولية الدولية ، يهدم كل ما قامت من أجله الأمم المتحدة من قواعد وقيم ، وما بنته المدنيات في ما سبق الأمم المتحدة من عصور انتظمت فيها الأمم من شريعة الغاب الى أن وصلت الى مفاهيم هذه المنظمة العالمية اليوم .

ان الهجوم المسلح والعدوان غير المبرر الذى فاجأتنا به ايران على سفن المملكة والكويت في مياهنا الاقليميةوالطرق المائية المحاذية هو بالتالي تهديد وتخريب لا لمصالح المملكة ودولة الكويت فقط، بل ولمصالح عالمية تمس كل منا بقدر كبير أو صغير. نحن لسنا في حرب مع ايران ، لكن طائراتها الحربية قامت بالاعتداء على سفننا وهي في مياهنا الاقليمية. الهدف السيئ واضح ، ألا وهو تعطيل دور دول الخليج كقوة بنّاءة أساسية اقليمية وعالمية. ولا بد لنا وللعالم المسؤول أن يعلن موقفا واضحا وصريحا في وجه المغامرات اللامسؤولة والتي لا يمكن أن يسمح لها بالاستمرار.

ان أهمية وخطر الخليج ، يا سعادة الرئيس ،يتمثلان ، بالاضافة لكونه امتدادا للمياه الاقليمية السعودية والكويتية ودول مجلس التعاون الاخرى الواقعة عليه ،في كونه أحد أهم المناطق الحساسة في العالم ،حيث يمس تفاعل السياسة مع الاقتصاد في المصالح الحيوية لعدد كبير من البلدان الواقعة في الاتجاهات الأربعة على خريطة العالم ، وعلى مدى امتداد النشاط الاقتصادى والسياسي على الصعيد الدولي. بل ان المضاعفات ستمس الدول النامية والدول الصناعية على السواء. واننا ، في دول مجلس التعاون ، لن نألو جهدا في الحفاظ على الخليج ساحة من ساحات الاستقرار، مهما كلفنا ذلك. لكن

دول العالم المسؤولة أن تؤيد موقفنا لردع كل من تسول له نفسه أن يخل بهذا الاستقرار. ان لجميع الدول والشعوب، مهما اختلفت مناهجها السياسية ، مصلحة أساسية في دعم جهودنا لكبح جماح اللامسؤولية في الخليج . ان التعدى على دول خارج نطاق الحرب الدائرة بين ايران والعراق انما هو أخطر ظاهرة في مراحل هذه الحرب الآن ، التي نحاول جميعا ، وتحاولون جميعا ، كبحها وايقافها. انه عدوان منفرد على بلد ليست في حالة حرب .

ان أمامكم مشروع قرار تدمناه بعد دراسة متوازنة لكل الظروف ، ووجدنا أن أهمها وأخطرها هو ضرورة أن يعبر المجلس ، بموقف حازم عن عدم السماح بالعدوان على دول ثالثة في الخليج غير مشتركة في الحرب. ان على المجموعة الدولية

الآن ألا تتوانى في اعلان موقفها ، لأن ما ستتحمله المجموعة الدولية بعدئذ ،لو سمح لهذا الاسلوب أن يستشرى ، سيكون أكبر وأخطر بكثير من وقفة حازمة مسموعة الصوت واضحة المعالم الآن . ان هذه الوقفة الحازمة ستنقل الى مسامع المسؤولين الايرانيين الصوت الذى يتردد فعلا ، داخل جميع أروقة السياسة العالمية اليوم ، بشجب الاعتداءات الايرانية على جيرانها غير المتحاربين معها وتهديد استقرار الخليج . فابقاء هذا الصوت خجلا داخل الأروقةوغير مسموع لايران سيوهم ايران بأنها تستطيع الاستمرار في عدوانها على من تريد . ولو بقي هذا الصوت خافتا الى أن تتطور الامور الى مرحلة أسوأ فسيتحمل العالم حينئذ ثمنا باهظا نتيجة عدم اظهار حقيقة موقفه للمسؤولين في ايران في الوقت المناسب. ان مجلس الأمن يتحمل مسؤولية أساسية في بلورة هذه الوقفة الحازمة ، بل أنه يتحمل المسؤولية الاولى على صعيد المجتمع العالمي .

وان مرحلة مواجهة المسؤولية في هذا المجال لا بد أن تحصل اذا استمرت اللامسؤولية في ممارساتها . والمجلس اليوم مطالب باتخاذ موقف حازم من الاعتداء الايراني على المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ،وهو أمر منفصل عن الحرب العراقية الايرانية التي نسعى جميعا لانهائها . ولا بد للمجلس من اتخاذ الاجراءات التي توقف الاعتداءات على دول اخرى ليست طرفا في تلك الحرب .

اننا نرفض ويرفض العالم كله ادعاء ايران أن لها الحق في ضرب أهداف في بلد له علاقات بالعراق ؛ وقصف السفن المتجهة من والى موانئ دول مجلس التعاون كرد على ضرب العراق لأهداف ايرانية . كما أن من المعروف لديكم جميعا أن ايران هي التي دمرت الموانئ العراقية أيضا ، وبالتالي فانه لمبدأ خطير أن يجيز بلد متحارب مع بلد آخر لنفسه الحق في ضرب طرف ثالث ، بل أنه مبدأ من أخطر المبادئ على العلاقات الدولية والسلم والاستقرار في أى مكان ، اذا لم تدنه وترفضه المجموعة الدولية .

وأختتم كلمتي ، سعادة الرئيس ، بأن أتوجه اليكم جميعا في هذا المجلس لتقفوا

وقفة واضحة ، يتطلبها منكم ميثاق الامم المتحدة الذى تلتزمون به وتتحملون مسؤولية تنفيذه ـ بالاضافة الى كل الاعتبارات الاخرى ـ تجاه عدوان غير مبرر على دول ليست طرفا في النزاع المسلح ، وقفة واضحة تتمشى مع دور دولكم المسؤول تجاه المجتمع العالمي . وأريد أن أؤكد مرة اخرى بأن تصميمنا على حماية بلدنا ومصالحنا وصون سيادتنا تصميم قاطع يواكبه في نفس الوقت تأكيد بأن المسلك الايراني غير المسؤول لن يعطل مسعانا الموازى لاقامة سلم واستقرار قويين في منطقة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل اليمن . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سلام (اليمن) : اسمحوا لي ، يا صاحب السعادة ، أن أعبر لكم عن سعادتي البالغة برؤيتكم تتبؤون رئاسة أعمال هذا المجلس الموقر وأنتم الشخص الذى عرف بحكمته وبعد نظره وخبرته السياسية والدبلوماسية الواسعة من بلد عظيم تربطه ببلدى اليمن روابط صداقة قديمة قائمة على التقدير والاحترام المتبادل منذ أكثر من خمسين عاما .

انني لواثق ، سيدى الرئيس ، من أن نتائج مداولات مجلسكم الموقر ستتوج بالنجاح نظرا لوجود شخصية بارزة على رأس ادارته ، ونظرا لأهمية الموضوع المطروح على بساط البحث .

كما أرجو سيدى الرئيس أن تسمحوا لي أيضا بالتعبير عن شكر وتقدير وفد الجمهورية العربية اليمنية ، من خلالكم ، لأعضاء مجلسكم الموقر الذين تفضلوا بالسماح لوفد بلادى بالمشاركة في مداولات هذا المجلس .

كما يسعدني أن أعبر عن تقدير وفد اليمن للمجهود الكبير الذى بذله سلفكم سعادة السفير فلاديمير الكسفيتش كرافتس ، سفير جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في ادارة اعمال هذا المجلس في الشهر الماضي .

لقد سبقني أصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة السفراء لكل من دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية في التحدث عن تفاصيل الموضوع المطروح أمامكم .

وان وفد اليمن ، انطلاقا من مبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومن أهمها التزام الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية بالكف عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لأى دولة ، يرى ان اعتداء الطائرات الايرانية على ناقلات النفط السعودية والكويتية في المياه الاقليمية وطرق الملاحة الدولية بعيدا عن المناطق المعلنة مناطق عمليات حربية ، يجب شجبه وادانة استمراره بسبب وقوع هذا الاعتداء على ناقلات النفط التابعة لدولتين ليستا طرفا في النزاع ، الأمر الذى يصعّد من حدة التوتر في المنطقة ويشكل خطورة جديدة على سلامة وأمن واستقرار دول المنطقة ، بل على سلامة واستقرار وأمن دول العالم بأسره .

ان دماء قلوبنا تكاد تتفطر كمدا وألما على استمرار المأساة الدموية التي يعيشها شعب العراق الشقيق وشعب جمهورية ايران الاسلامية الصديق من جراء هذه الحرب الطويلة التي دمرت اقتصاد البلدين وراح ضحيتها الآلاف من الرجال والنساء والشباب في

زهرة اعمارهم . وان سعير الحرب بين العراق وايران ، قد بدأ ينتشر أوراه الى ما وراء حدود الدولتين المتحاربتين نتيجة لتقاعس هذا المجلس ، مجلسكم الموقر ، عن القيام بواجباته ومسؤولياته في احلال السلم والأمن الدوليين ، بتجرد وجدية وأمانة ، طبقا لمبادئ الميثاق .

ان مجلسكم الموقر مطالب اليوم أكثر من أى وقت مضى بالعمل الجماعي من أجل ايقاف هذه الحرب غير الضرورية بين دولتين تربطهما ببلدى وتربطهما ببعضهما وشائج دينية وأخوية ، وتقاليد واعراف حضارية وتاريخية منذ أقدم العصور .

انني باسم حكومة اليمن أناشد من خلالكم حكومة جمهورية ايران الاسلامية لايقاف القتال والجنوح الى السلم والاستجابة بالقبول لمجهودات الوساطة الخيرة والمحايدة والمجردة التي يقوم بها ، مشكورا ، الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دى كويبار ، وقبول مجهودات الوساطة من خلال مجلس الأمن ومجموعة دول عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي وبعض الدول الصديقة المحايدة ، لاستبدال البندقية والمدفع بالحوار والحجة على مائدة المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليمن على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل السنغال وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والى الادلاء ببيانه .

السيد سارى (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، لقد اتيحت لي الفرصة في الاسبوع الماضي لأعبّر لكم عن مدى تقدير وفد بلادى للكفاءة والقدرة اللتين تديرون بهما أعمال المجلس . نحن في مسيس الحاجة الى هذه الكفاءة وتلك القدرة خلال شهر أيار/مايو ، الذى يبدو حافلا للغاية بالنسبة لمجلس الأمن .

اذا كان بلدى قد طلب الاشتراك في هذه المناقشات ، فان هذا يرجع الى ما يلي : أولا ، وقبل كل شيء ، لأن منظمة الأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي لتسوية

النزاعات التي تنشب بين الدول بالطرق السلمية . وثانيا ، لأن تدهور الموقف في المنطقة المعنية يمكن أن تكون له آثار سلبية وشارة على التنمية الاقتصادية والسياسية لـــدول العالم ، وبصفة خاصة بلدان العالم الثالث . وثالثا ، لأن مجلس الأمن يستطيـــع ، باعتباره ضامنا للسلم والأمن الدوليين في العالم ، أن يتخذ التدابير اللازمة والحاسمـــة لتشجيع السلم والتعاون والوفاق في هذه المنطقة .

ان الموقف الذي أفضى الى هذا الاجتماع الجديد للمجلس يزخر دون شك بآثـار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . ان البيانات الممتازة التي أدلى بها كل مـن ممثلي الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية تشهد بأننا ننساق الى حالـة لا يمكـن حساب نتائجها . ان تهديدات حرية الملاحة في مياه الخليج ، توضح اننا ما لم نتـوخ الحذر ، فان كل البلدان الحاضرة هنا قد تجد نفسها أمام صعوبات يمكن أن تؤدي الى عدم استقرار ليس فقط في المجال الاقتصادي ولكن أيضا في المجال السياسي .

ان الموقف الحالي في رأينا ينبغي أن يوضع في سياق أوسع ، وهو النزاع القائـم في هذه المنطقة منذ أربع سنوات . منذ أربع سنوات ، نشب الصراع بين الشقيقين الذي تدور رحاه الآن بين ايران والعراق ، وأضاف الى وضع قائم يجعل من منطقة الشـــرق الأوسط منذ سنوات عديدة منطقة من أخطر المناطق الحافلة بالتهديدات الموجهـــة للسلم والأمن الدوليين .

ان آلاف الرجال والنساء والاطفال الأبرياء قد راحوا على مدى أربع سنوات ضحية لهذا النزاع الذى سبب للكثيريـــن من أبناء البلدين معاناة تفوق الوصف . وفي الوقت الذى تهدر فيه موارد هذين البلدين ، البشرية والمادية القيمة يشكل هذا النـــزاع كذلك خطرا يستهدد استقرار المنطقة ويحمل في طياته بذور انفجار يصعـــب التنبـــؤ بأبعـــاده . وفيما يتعلق بنا ، فان انتمائنا المشترك الى حركة عدم الانحياز ومنظمـــة المؤتمر الاسلامي يحول دون أن نقف موقف التفاعس حيال هذه المشكلة التي تمثل لبلادى مصدرا دائما للقلق .

واليوم ، فان جسامة الأضرار التي وقعت بالفعل ، والتصعيد الذى قد تجر اليه هذه الحرب دول المنطقة ، يستصرخان ضمير المجتمع الدولي ألا يواصل الوقـــوف موقف المتفرج على هذا النزاع الخطير.

وقد شدد على ذلك وزير الدولة للشؤون الخارجية للسنغال أثناء الـــدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، حيث قـــال :

" وليس امام المجتمع الدولي خيار اليوم سوى المثابرة في الجهود التي يبذلها في مختلف المحافل وتعزيزها لاقناع الطرفين بالتفاوض حول تسوية شاملـــة تكون عادلـــة ومشرفـــة " . (A/38/PV.22 ، ص ٧٨) .

ان السنغال من ناحيتها — وهي عضو في لجنة الوساطة التي شكلتها البلدان الاسلامية في الطائف في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ في مؤتمر القمة الثالث للـــدول الاسلامية — تزمع ، الى جانب الدول الاعضاء في اللجنة مواصلة جهودهـــا للوصـــول الى السلم والوئـــام بين البلدين الشقيقـــين .

لقد كان السلم في منطقة الخليج مادة لمبادرات شجاعة ومحمودة اتخذت فـــي محافل عدة ، مثل محفلي حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ، كما ذكر وزير خارجيـــة الكويت . ومع ذلك ، ففي اطار الامم المتحدة هنا ، ينبغي القيام بالجهـــد الأساســـي .

وفضلا عن ذلك ، فان الاجتماع الحالي لمجلس الأمن يعبر عن القلق العميق الذي تشعر به الغالبية الكبرى من أعضاء هذه المنظمة من جراء استمرار هذا النزاع وما يمثله من تهديد جديد للأمن والسلم في المنطقة .

ومنذ بداية هذا النزاع ، اعتمد مجلس الامن أربعة قرارات ووافق على خمسة اعلانات رئاسية ترمي كلها الى مطالبة الطرفين باحترام وقف اطلاق النار وتسوية نزاعاتهما بالوسائل السلمية . ولكن أيا من هذه القرارات ، لم ينفذ للأسف الشديد تنفيذا كاملا . والواقع ان جسامة الصعوبات أصبحت من الخطورة بمكان ، بحيث جعلت جهود مجلس الأمن تذهب هباء . وهذا أمر يؤسف له للغاية ، لا سيما أنه ليست هناك نزاعات أساسية بين هذين البلدين اللذين ينتميان الى العالم الثالث ، وهما فضلا عن ذلك بلدان اسلاميان . وبالاضافة الى ذلك ، فان موارد كثيرة وطاقات هائلة تحول عن مشاكل ساخنة تواجه بلدان هذه المنطقة منذ أربعين عاما .

لذلك فان اطالة أمد هذا النزاع لا تتفق مع المصالح الحقيقية للشعبين الايراني والعراقي ولا تتفق كذلك مع التطلعات المشروعة للبلدان الأخرى في المنطقة التي تتعرض ظلما لنتائج هذه الحرب بسبب التدمير المتكرر لبنياتها الأساسية أو لامداداتها الاقتصادية . ولست في حاجة هنا الى أن أكرر ما قاله بوضوح تام المتكلمون السابقون هذا الصباح .

ويجب أن أقول أيضا أنه لا مضي الوقت ولا عدم احراز تقدم ينبغي أن يدفعانا الى التراخي في جهودنا من أجل التوصل الى تسوية عادلة ومنصفة لهذا النزاع بين الأشقاء . ويجب أن يثابر مجلس الأمن بغية أن تكون الجوانب المحددة والايجابية لهذه التسوية مادة للمفاوضات على أساس المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المتبادلة لطرفي النزاع .

وينبغي أن يضيف المرء الى مضمون النزاع حقيقة ان ايران والعراق يقعان في منطقة من العالم لها حساسيتها البالغة . وليس من قبيل التهويل القول بأن خطر الانفجار — الذى يمكن أن يؤدى الى نزاع أكثر امتدادا — يزداد يوما بعد آخر. والواقع انه الى جانب الأخطار التي تهدد حرية الملاحة بالفعل في مياه الخليج ، فان تدويل النزاع أصبح أمر مرجحا . ولهذا السبب ، لا مندوحة من أن تعي دول المنطقة ولا سيما ايران والعراق نفسيهما ، هذا الموقف الخطير ، وذلك لصالح استقلالهما وبقائهما .

ولذلك ، فان بلدى يتوقع من دورة المجلس هذه مايلي :

أولا ، ازالة كل عقبة تتعلق بحق حرية الملاحة في المياه الدولية في منطقة الخليج ، وذلك وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ ، وكذلك في اطار الاتفاقات التي تم التوصل اليها على مستوى دول المنطقة ، كما أشار الى ذلك تماما وزير خارجية الكويت .

ثانيا ، تجديد توجيه نداء من أجل ايقاف أعمال القتال ومواصلة جهود الوساطة .

ثالثا ، اعادة تأكيد النداء الموجه الى الطرفين المتحاربين حتى يحترما السلامة الاقليمية والبنيات الاقتصادية للدول الأمامية . ولا بد من التشديد كذلك على ضرورة أن تقلع كل دول المنطقة عن أى عمل قد يزيد من خطورة النزاع أو توسيع نطاقه .

ان هدفنا — وأعني بذلك اقرار السلم والاستقرار في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية — لا يزال هدفا نبيلا ، حتى وان كانت تصادفه عقبات كثيرة. ولبلوغ هذا الهدف ، لا بد ان نتحلى بالعزيمة السياسية والصبر والاصرار لحمل الطرفين على التحرك نحو تحقيق سلم حقيقي .

ولأربـع سنوات ، لم ينجح استخدام القوة في ايجـاد حل لهذا النزاع بـــين الأشقـاء . ومن ثم ، لا بد أن نستنتج من ذلك ان الاستراتيجيـة القائمة على القـــوة لا يمكن أن تفضي الى السلام. ولهذا السبب يود وفـد بلادى أن يغتنم هذه الفرصـة لكي يشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما الطرفان المعنيان بصورة مباشرة ، وأعنى بذلك الكويت والمملكة العربية السعودية ، وكذلك باستعدادهما لبذل قصارى الجهـــد من أجل الامتناع عن استخدام القوة لتأمين حريـة الملاحة في هذه المنطقة . والواقـع انـه يسعدنا أن المتكلمين السابقين قد تعهدا رسميـا بالامتنـاع عن اتخاذ تدابير انتقامية لتدمير البنية الاقتصادية والسياسية . ولعل الطرفين يأخذان في الاعتبار في نهايـــة الأمـر البيانات التي ألقيت ويتفهمان انه ليس هناك بديل للحوار والتفاوض من أجـــل تعزيز قيام سلم عادل ودائم في هذا الجزء من العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسيـة) : أشكر ممثل السنغـــال على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

لقد وجه المجلس دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقـت ، الى السيد الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، واني أدعوه لشغـــل مقعد على طاولـــة المجلس والادلاء ببيانـه .

السيد القليبي (جامعة الدول العربية) : السيد الرئيس ، يطيب لي ، في مطلع بياني هذا ، ان أعبر لكم عن خالص تهنئتي برئاستكم مجلس الأمن ، وعن ارتياحنا لذلك ، لما عرف عنكم من حنكة ومقدرة ، ولما تحظى به من منزلة دولة الاتحاد السوفياتي التي تمثلونها عن جدارة ، وما تضطلع به من مسؤوليات في قضايا السلم والأمن الدوليين .

ان جامعة الدول العربية خطت خطوات هامة في مجال التعاون مع الأمم المتحدة . وهي تعتبر ان من صلب مهامها دعم اجهزة المنظمة الدولية على كل المستويات ، والمساهمة في جعل المجتمع الدولي يحترم قراراتها ويلتزم بها .

ومن هذا المنطلق ، نعتبر مساهمتنا في مداولات مجلس الأمن تعبيرا عن تعلقنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بالاضافة الى تصميمنا على السعي دوما لجعل قراراتها نافذة وفعالة .

ان الموضوع المعروض على المجلس الموقر اليوم يتعلق بحالة يهدد استمرارها الأمن الدولي ، وتتطلب المعالجة بسرعة ، وبكل حزم ، للحيلولة دون تفاقم الخطر في منطقة من العالم بالغة الحساسية .

فقد تعرضت الملاحة الدولية في الممرات المائية الدولية بالخليج العربي ، لاعتداءات من قبل القوات الجوية الايرانية تسلطت على سفن تابعة لدولتين عربيتين من دول الخليج ، عضوين في الأمم المتحدة هما الكويت والمملكة العربية السعودية .

والذى لا يمكن انكاره هو ان الناقلات السعودية والكويتية لم تكن عسكرية ـ ولا مشتركة في حرب ، ولا واقعة في منطقة القتال ، ولا هي مسلحة أو محملة بأسلحة ، بل هي ناقلات مدنية تتمتع بحق المرور البرئ وفق القانون الدولي في المياه الاقليمية . وايران كانت تعلم كل هذا حق العلم ، لمّا أقدمت على الاعتداء على تلك الناقلات ، الواحدة تلو الأخرى .

وبذلك يكون ما قامت به ايران اعتداء على سيادة وأمن كل من المملكة العربية السعودية والكويت ، وسلامة مياههما الاقليمية ، وانتهاكا لعلاقات الجوار ، وخرقا لميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية قانون البحار .

وفي الوقت الذى حرصت فيه الدول العربية في الخليج ، طوال مدة الحرب ، التي تقارب الآن الأربع سنوات ، على سلامة علاقات الجوار مع ايران ، نجد أن ما قامت به ايران من اعتداء ، يعرض السلم للخطر ، ويوجه النزاع المسلح وجهة خطيرة ، ويضيف عامل توتر جديدا الى العوامل السائدة في المنطقة . وبذلك تكون ايران وكأنها تسعى لاحباط الجهود الأخوية الدؤوبة التي بذلتها ، ولا تزال تبذلها ، دول الخليج وبقية الدول العربية ، من أجل وقف القتال واعادة استتباب السلام والوفاق في المنطقة .

لعل الخطر الأهم الذى يكمن في هذا التطور الجديد ، وفي احتمال استمراره وتوسيع حدوده ، هو تعطيل الملاحة في مضيق هرمز ، الذى لا يعني فقط ، اذا ما تم ، التسبب في عجز فادح في تسديد حاجيات العالم من النفط ، بل يعني أيضا تعطيل الحركة الاقتصادية في بعض البلدان ، وشلل اقتصاديات بلدان أخرى ، كما يعني ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط ، يصيب الاقتصاد العالمي بضربة قاسية قد لا تتحملها بلدان كثيرة .

وليس بخاف عن أحد ، أن هذا التطور ينتج عنه ، من بين ما ينتج تدويل النزاع . ولا يخفى ، أيضا ، ما لهذا السلوك ونتائجه من مخاطر تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا مباشرا .

ان قضية الاعتداءات الايرانية الاخيرة على الملاحة الدولية في الخليج ، والتي هي موضع النظر والمناقشة في مجلسكم الموقر لهي نتيجة تواصل القتال الذى لا يزال رحاه دائرا بين العراق وايران .

وان جامعة الدول العربية ، بوحي من مسؤولياتها القومية ، وتنفيذا لبنود ميثاقها ، سارعت دوما الى تأييد قرارات مجلس الأمن . وقد قبل العراق وهو احدى الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية ، قرارات مجلسكم الموقر ، وخاصة القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) . كما تجاوب مع مختلف المساعي التي بذلت لايقاف الحرب ، بما يضمن الحقوق المشروعة لكل من الطرفين ، وبما يطيب حسن الجوار وسائر الروابط من وفاق وتعاون وصداقة . وان كانت هذه المساعي لم تفض حتى الآن الى النتائج المرجوة ،

فانما ذلك لعـــدم استجابة الحكومة الايرانية ، حتى آل الأمر الى تصعيد النزاع وأصبـــح يخشى توسع رقعته .

من هذا المنظور ، صدر قرار مجلس التعاون لدول الخليج ، بالمجيء الى مجلس الأمن ، مدعوما بقرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة المنعقدة يـــــوم ١٩ الجارى بتونس .

وقد اقتضى قرار مجلس جامعة الدول العربية بعد التنديد بهذا العدوان ومـــا يؤدى اليه من نتائج بالغة الخطورة على الاستقرار والأمن في المنطقة :

أولا — مطالبة ايران بالامتناع عن تكرار الاعتداء على الملاحة البحرية من والـــى موانئ دول مجلس التعاون ، واحترام سيادة هذه الدول وسلامتها الاقليمية وممراتهـــــا المائية وموانئها ومنشآتها الاقتصادية ، والالتزام بواجبات حسن الجوار ومبادئ القانـــون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن ٥٤٠ (١٩٨٣) الصادر فـــــي ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ .

ثانيا — دعوة مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي كافة الى اتخاذ مواقـــف حازمة وواضحة تحد من أخطار تكرار مثل هذا العدوان ، وما قد يجر اليه من زعزعـــــة للأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، وتهديد المصالح المشروعة لدول المنطقة والعالم .

ان توجهنا الى مجلسكم الموقر معناه ان الدول العربية تحتكم في هذه القضيـــة أيضا ، كسيرتها في كل الأحوال ، الى القانون الدولي ، ممثلا في منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الساهرة على الأمن والسلام في كل مناطق العالم .

وأود في هذا الصدد ان أعرض على مجلسكم المحترم بعض الملاحظات :

أولا — ان تقييمنا للأزمة المتفاقمة في منطقة الخليج يستند الى رغبتنا الاكيدة في انهاء هذا النزاع ، والحيلولة دون اتساع رقعة الصدام القائم . وفي ذلك مخاطـــر جسيمة على السلام والأمن الدوليين لا تخفى على المجلس .

ثانيا — ان التصعيد الأخير يهدف الى ادخال عامل جديد من خـــــلال حصار موانئ دول ليست طرفا في المعارك الحربية ، الأمر الذى يعتبر في القانـــــون الدولي Casus Belli (سببا للحرب) .

ثالثا - فيما اذا تكررت هذه الاعتداءات على الملاحة ، فان نظام الملاحة البحرية في المنطقة ينخرم الى درجة قد تدفع الى تدخلات أجنبية ، خاصة من طرف الدول الكبرى .

رابعا - وأخيرا ، ان توسيع رقعة النزاع يكون بمثابة دعوة الى الدول الكبرى للتدخل في المنطقة ، وهو ما ليس من مصلحة أية دولة من دول المنطقة .

ان لمنطقة الخليج موقعا استراتيجيا هاما ، وهذا ما ينبغي ان يحدو بالمجتمع الدولي الى درء المخاطر عن هذه المنطقة والمساهمة في الحفاظ على امنها وسلامتها واستقرارها ، اعتمادا على المسؤولية الجماعية في حصر النزاع في اضيق الحدود ، الى ان تتم معالجته وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، تفاديا لتدويل محتمل قد يدفع بالمنطقة الى اتون حرب مدمرة شاملة . ومن هنا ، فان مسؤولية اعادة الأمن والاستقرار الى هذه المنطقة الحساسة من العالم ، هي مسؤولية دولية ، يتحمل عبئها المجتمع الدولي ، وبخاصة مجلس الأمن ، الذى اوكل اليه الميثاق مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان الدول العربية ، اذ تدرك ان مخاطر الحرب الدائرة في الخليج لا تقتصر في مداها ومضارها على العراق وايران ، وانها ، اذا ما قدر لها ان تتسع ، قد تكون لها نتائج وخيمة على الكثير من دول العالم ، فانها تقف منادية بالسلام ، عاملة من اجله ، باذلة كل جهد في سبيله .

ولما كان العراق قد تجاوب مع مختلف المساعي الاقليمية والدولية ، وقبل الاحتكام الى الشرعية الدولية ، في حين ان ايران اصرت على مواصلة القتال ، فلابد ان تتكاتف الجهود كافة لحمل ايران على الاستجابة لارادة المجتمع الدولي ، المتمثلة في مجلس الأمن وقراراته ، كي تلبي نداء السلام ، وتقبل بايقاف النزيف فورا ، حقنا للدماء ، وتمهيدا لتسوية تتم على اساس التفاوض والعدل ، وتعيد للعلاقات بين الدولتين الشقيقتين المتجاورتين سيرتها الطبيعية من الوفاق والتعاون على البناء والاعمار .

ان توجه وفد وزارى عن مجلس جامعة الدول العربية الى مجلسكم الموقر في قضية حرية الملاحة بمياه الخليج لهو تعبير عن رغبة اصيلة لدى دولنا في تجنيب العالم عموما ، والمنطقة خاصة ، احتمالات تفاقم الأزمة . وهو كذلك دليل اصرارنا على تطويق الازمة وذلك تمهيدا لحلها بالوسائل السياسية السلمية .

وجامعة الدول العربية ترجو ألا يكتفي مجلس الأمن بالتعبير عن قلقه لما يحدث فيما يتعلق بحرية وسلامة الملاحة في الخليج ، وأن يتخذ من التدابير ما يراه مناسبا لحماية الملاحة في المنطقة ، وتأمين مسالك المياه الدولية وممراتها ، ريثما يتسنى للمجلس ان يتوفق الى ايقاف وحل النزاع القائم بين العراق وايران .

وتلك ضرورة تفرضها المصلحة الدولية التي تشترك فيها الدول جميعا ، صغيرها وكبيرها ، اعتبارا لتشابك المصالح وترابط العلاقات ، خاصة حينما يتعلق الأمر بالاقتصاد العالمي ، وحركة الانتاج والتبادل التجارى ، ويتعلق الأمر بالخصوص باستتباب الأمن والاستقرار في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى .

ان على مجلس الأمن ان يحذر ايران بلغة واضحة تعكس ارادته الصريحة ، بانها لا تستطيع ان تستفيد من مزايا النظام الاقتصادى الدولي في نفس الوقت الذى تصر فيه على خرق القانون وتحدى ارادة المجتمع الدولي . نقول هذا في نفس الوقت الذى نذكّر فيه ايران بما يربط بين الأمة العربية والأمة الايرانية من روابط الدين والتشارك - طيلة القرون - في بناء الحضارة الاسلامية ، وبما هي مدعوة اليه ، ان آجلا أو عاجلا ، بحكم الجوار والانتماء الى المجموعة الاسلامية ومجموعة عدم الانحياز ، من تعاون ، على اساس الثقة المستعادة مع الدول العربية ، ومنها خاصة العراق . كما نذكر ايران بأن السلام العادل والمشرّف هو في متناول يدها ، وانها ان تجنح له ، مثل العراق تجد السبل مفتوحة لحقن الدماء ، والظفر بالحقوق المشروعة ، واعادة بناء ما دمرته الحرب ، في كنف الاخوة والتعاون .

ان هيئة الأمم المتحدة وجدت لحماية الأجيال الحاضرة والقادمة من ويلات الحروب التي عانت منها البشرية ردحا طويلا من الزمن . وما حضورى امامكم هنا ممثلا لمنظمة قومية اقليمية ، الا تأكيد لرسالة جامعة الدول العربية في الذود عن السلام والأمن الدوليين ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، وبالاحتكام ، في كل النزاعات الى اجهزتها ، وفي مقدمتها مجلسكم الموقر .

وكلنا ثقة ان يمارس المجلس اختصاصاته في ضمان سيادة القانون الدولي وتحقيق الأمن والسلام القائمين على العدل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر السيد القليبي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال في الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠